مسح الأسلحة الصغيرة ٢٠١١
حالات الأمن

عند قيام مسح الأسلحة الصغيرة ٢٠١١ بدراسة الجوانب المختلفة لتوفير الأمن نظر في نمو صناعة الأمن الخاص وحيازاتها الأسلحة النارية في جميع أنحاء العالم؛ واستخدام الشركات المتعددة الجنسيات للشركات الأمنية الخاصة؛ واستخدام قوات الشرطة الغربية تكنولوجيا الأسلحة الناشئة؛ والضوابط التشريعية المتصلة بحيازة المدنيين للأسلحة النارية في ٢٤ ولاية قضائية من مختلف أنحاء العالم. أما دراسات الحالة فتقدم بحوثاً أصلية عن التحديات الأمنية الجارية في ساحل العاج وهايتي ومدغشقر. كما تقدم هذه الطبعة بارومتر شفافية المتصل بتجارة الأسلحة الصغيرة لسنة ٢٠١١، وتقديراً بالتجارة السنوية المرخصة للأسلحة الخفيفة، واستعراضاً للتطورات المتصلة بالحد من الأسلحة الصغيرة في الأمم المتحدة.

يصدر مسح الأسلحة الصغيرة سنوياً فريقٌ باحثين مقره جنيف بسويسرا وشبكة عالمية من الباحثين المحليين. وبات صنّاع السياسات والدبلوماسيون والمنظمات غير الحكومية يقدّرون المسح بوصفه مصدراً حيوياً لتحليل مسائل ذات صلة بالأسلحة الصغيرة وباستراتيجيات الحد من العنف المسلح.

اطراء جي برايان آتوود، رئيس لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية:

«إن دراسات الحالات والتحليلات التي ضمها مسح الأسلحة الصغيرة ٢٠١١ ستكون ذات فائدة لصانعي السياسات والباحثين وجميع المعنيين بفهم التحديات الحديثة للأمن والتنمية والاستجابة لها»

الخلاصات الرئيسية

الشركات الأمنية الخاصة

- استنادا إلى استعراض ٧٠ بلداً، قدر مسح الأسلحة الصغيرة ٢٠١١ بأن قطاع الأمن الخاص يوظف بين ١٩,٥ و٢٥,٥ مليون شخص في العالم. وارتفع عدد أفراد الأمن الخاص بوتيرة سريعة منذ منتصف الثمانينات وتجاوز عدد ضباط الشرطة في العالم كله.
- شركات الأمن الخاصة (sCSP) تحوز بين ٧,١ و٧,٣ مليون قطعة سلاح على صعيد العالم، وهذا تقدير جاء بالاعتماد على استقراء لقوائم الجرد المبلغ عنها. وإذا ما أدرجت الأسلحة غير المعلن عنها والمحمولة بصورة غير مشروعة، فما لا شك فيه إن المخزون العالمي لشركات الأمن الخاصة سيكون أعلى.
- الأسلحة النارية التي تحوزها شركات الأمن الخاصة على الصعيد العالمي ليست سوى جزء صغير من المخزونات التي تحتفظ بها وكالات إنفاذ القانون (٦٢ مليوناً) والقوات المسلحة (٠,٢ مليون).
- على الرغم من قيام عدة دول بحظر استخدام الأسلحة الصغيرة على شركات الأمن الخاصة، إلا أن مخزونات الأخيرة في بعض المناطق المتضررة من النزاع يبلغ إلى حد ثلاث قطع من الأسلحة لكل موظف.
- خارج مناطق النزاع المسلح، شركات الامن الخاصة العاملة في أمريكا اللاتينية هي الأكثر تسلحاً، حيث تبلغ نسبة تسليح كل موظف فيها حوالي عشرة أضعاف مثيله في أوروبا الغربية.
- الشركات الأمنية الخاصة العاملة في أفغانستان والعراق مجهزة ببنادق أوتوماتيكية ورشاشات وبنادق قنص وقذائف صاروخية في بعض الحالات، ما يثير تساؤلات حول أدوارها «الدفاعية» المعلنة.
- النمو السريع لقطاع الأمن الخاص تخطى النظم وآليات الرقابة. فالمبادرات الدولية لمعالجة الثغرات التنظيمية لا تزال في مهدها.
- الغشوة المطردة في مجال التمييز بين قوات الأمن الخاصة والعامة يتحدى تصور مفاده بأن الشركات المتعددة الجنسيات يمكن أن تلجأ إلى شركات الأمن الخاصة بغية تجاهل قوات الأمن العامة التي يمتاز سجلها في حقوق الإنسان بالسوء.
- على الرغم من وجود الآليات القانونية وغير الملزمة التي تحمل الشركات المتعددة الجنسيات مسؤولية استخدامها للأمن الخاص، إلا أن ثمة عقبات كبيرة تحول دون استخدامها (الآليات).
- معايير الممارسة الجيدة بشأن استخدام الشركات متعددة الجنسيات للأمن الخاص شرعت في الظهور، أساساً، من خلال المبادئ الطوعية المتعلقة بالأمن وحقوق الإنسان. بيد انه لم يجر بحث منهجي يتصل بتنفيذ هذه المعايير والموقعون لا يواجهون عواقب كثيرة إذا أخلوا بالمبادئ المتفق عليها.

تجارة الأسلحة الخفيفة

- يقدر حجم تجارة الأسلحة الخفيفة السنوية بـ١,١ مليار دولار أمريكي. يشمل هذا ٥٥٧ مليون دولار للأسلحة الموجهة المضادة للدبابات (sWGTA)، و٢٠١ مليون دولار لمنظومات الدفاع الجوي المحمولة (sDAPNAM)، و٧٥٢ مليون دولار لأربعة أنواع من الأسلحة الخفيفة غير الموجهة.
- التجارة الدولية بمنظومات الدفاع الجوي المحمولة، على ما يبدو، طفيفة. فـ٨١ دولة فقط من بين ٤٧ قيد الدراسة قامت باستيراد منظومات الدفاع الجوي المحمولة بين سنتي ٢٠٠٣ و٢٠٠٩، و٢١ دولة فقط استوردت أكثر من ٠١ وحدة. ونظراً لمحدودية البيانات فمن المرجح أن تكون هذه الأرقام أقل من الأرقام الحقيقية.

- حربا العراق وأفغانستان ساهمتا في الزيادة الملحوظة بشراء الأسلحة الموجهة المضادة للدبابات، إذ تجاوزت، على سبيل المثال، واردات المملكة المتحدة من الأسلحة الموجهة المضادة للدبابات بين سنتي ٢٠٠٥ و٢٠٠٩ مجموع واردات سنتي ٢٠٠٠ و٢٠٠٤ بـ١٣٣٥ وحدة – بزيادة مقدارها ٤ آلاف في المائة.

الشفافية

- بارومتر الشفافية المتصل بتجارة الأسلحة الصغيرة لسنة ٢٠١١ يحدد سويسرا والمملكة المتحدة وألمانيا وصربيا ورومانيا بوصفها الدول الرئيسية الأكثر شفافية في تصدير الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.
- بارومتر الشفافية بتجارة الأسلحة الصغيرة لسنة ٢٠١١ يحدد ايران وكوريا الشمالية بوصفهما من أقل الدول الرئيسية المصدرة للسلاح شفافية، وكلتاهما سجلتا صفراً.

كبار المصدرين والمستوردين

- كبار مصدري الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة لسنة ٢٠٠٨ (بتصدير سنوي لا تقل قيمته عن ١٠٠ مليون دولار أمريكي)، بالاعتماد على قاعدة بيانات الجمارك المتاحة، هم (بالترتيب التنازلي) الولايات المتحدة وايطاليا والمانيا والبرازيل وسويسرا وإسرائيل والنمسا وكوريا الجنوبية وبلجيكا والاتحاد الروسي واسبانيا وتركيا والنرويج وكندا.
- كبار مستوردي الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة لسنة ٢٠٠٨ (باستيراد سنوي لا تقل قيمته عن ١٠٠ مليون دولار أمريكي)، بالاعتماد على قاعدة بيانات الجمارك المتاحة، هم (بالترتيب التنازلي) الولايات المتحدة وكندا والمملكة المتحدة وألمانيا واستراليا وفرنسا وباكستان.

استخدام الشرطة للتكنولوجيا الناشئة

- على الرغم من أن وكالات دول أوروبا الغربية ما برحت تستخدم، في الغالب الأعم، مسدسات يدوية عيار ٩ ملم لخفارة النظام العام، فإن وكالات إنفاذ القانون الامريكية تبتاع مسدسات يدوية بعيارات أكبر وبنادق نصف آلية تصدياً للعنف الإجرامي المسلح.
- يتيح الجيل الجديد من «الأسلحة الأقل فتكاً» لضباط رجال الشرطة بالاشتباك مع أهداف بعيدة ويمدهم بمرونة أوفر في استخدام القوة عبر سلسلة الأسلحة الممتدة من غير الفتاكة إلى الفتاكة.
- سياسات استخدام القوة لم تجاري مشتريات منظمات الشرطة لبعض من تكنولوجيا الأسلحة.

التنظيم الوطني لحيازة الأسلحة النارية المدنية

- يمكن أن يقام تمييز أساسي بين الولايات القضائية التي تعتبر ملكية المدنيين للأسلحة النارية حقاً أساسياً وتلك التي تعاملها باعتبارها امتيازاً.
- معظم الدول التي استعرضت في مسح الأسلحة الصغيرة ٢٠١١ تحظر أو تفرض قيوداً على حصول المدنيين على الأسلحة التي تعتبرها غير مناسبة للاستخدام المدني.
- للغالبية العظمى من الدول المستعرضة نظم ترخيص تحول دون امتلاك نوع معين من المدنيين للأسلحة النارية. بيد أن كثيرا من هذه الدول تستخدم، عند اجراء تقييمها، اجتهاداتها بصورة وافرة بدلاً من اتباع معايير محددة.
- كثير من الدول المستعرضة تسجل الأسلحة النارية أو تحتفظ بسجل للأسلحة النارية المملوكة. تميل هذه الدول إلى أن تكون لها نظم مركزية للتسجيل.
- معظم الدول المستعرضة تستلزم أن يكون هناك «سبب حقيقي» لامتلاك مدني سلاحاً.
- بعض الدول المستعرضة تسمح بحيازة الأسلحة النارية دفاعاً عن النفس، بينما ترفض دول أخرى صراحة طلبات الترخيص القائمة على أغراض مثل هذه.

دراسة حالة: ساحل العاج

- تبين بحوث أجريت في ساحل العاج في سنة ٢٠١٠ ان أداء الأجهزة الأمنية التابعة للدولة، على النقيض من التصور العام، ليس أفضل بكثير من أداء المتمردين.
- لا يثق سكان ساحل العاج بقواتهم الأمنية، بيد أن سكان منطقة مركز الشمال الغربي من القسم الشمالي للبلاد يبدون درجة أكبر من الارتياب تجاه ائتلاف القوات الجديدة (NF)، مما يبديه سكان الجنوب تجاه قوات أمن الدولة.
- أشكال انعدام الأمن السائدة في المنطقة التي تسيطر عليها الحكومة والمنطقة التي يسيطر عليها المتمردون متشابهة نسبياً، بما في ذلك قطع الطرق والصراعات القائمة على الموارد.
- على الرغم من التصور بأن درجة انعدام الأمن أعلى في المنطقة التي يسيطر عليها المتمردون، إلا إن السكان المدنيين في المنطقة الحكومية ليسوا بخطر أقل، على أكثر احتمال، من أن يصبحوا ضحايا للعنف المسلح .
- على حين استخدمت بنادق هجومية في غالبية حوادث العنف المسلح في منطقة مركز الشمال الغربي، فقد انطوت معظم حوادث العنف المسلح في المنطقة الحكومية على استخدام الأسلحة البيضاء، تعقبها مسدسات يدوية وبنادق هجومية.
- أوجه قصور قوات الأمن جنباً إلى جنب مستوى انعدام الأمن شجعت ظهور طائفة واسعة من آليات الإطاقة، بما في ذلك دفاع المجتمع المحلي عن نفسه والجماعات الثأرية، وهذا بدوره خلق أشكالاً جديدة من انعدام الأمن. زد على ذلك نمو قطاع الأمن الخاص نمواً سريعاً ومن دون أي شكل من أشكال التنظيم.
- حيازة الأسلحة النارية أمر واسع النطاق. وخلافا لبلدان أخرى في المنطقة، ما يقرب من نصف السكان يعتبرون الأسلحة النارية، في المقام الأول، وسيلة للحماية.

دراسة حالة: هايتي

- هايتي تفتقر إلى الموارد البشرية والقدرة الهيكلية على ضبط النظام. فنسبة ٥٠,١ ضابط شرطة لكل ١٠٠٠ نسمة هي من بين أدنى المعدلات في العالم.
- بيانات مسح الأسر المعيشية التي أحدثت منذ سنة ٢٠٠٤ تشير إلى التحسن الأمني في هايتي على مدى العقد الماضي، وما لبث هذا يتحسن منذ زلزال ٢٠١٠. ومثلما أفاد ضحايا الجريمة فإن تورط الشرطة في النشاط الإجرامي انخفض بشكل حاد بعد قيام حكومة منتخبة في سنة ٢٠٠٧.
- أبانت نتائج استطلاعات الرأي أن أكثر من ثلثي السكان العموميين، في سنة ٢٠١٠، سيلتجأون أولاً إلى الشرطة في حال مواجهتهم تهديدا لأشخاصهم أو لممتلكاتهم.
- توزيع الأسلحة النارية في هايتي قد يكون أقل بكثير من الاعتقاد السائد. ففي سنة ٢٠١٠، أفاد ٣,٢ في المائة فقط من الأسر المعيشية في بورت أو برنس بحيازة أسلحة نارية.
- في سنة ٢٠١٠ قال أكثر من ثلاثة أرباع المشاركين في الاستطلاع جميعاً – من عموم السكان وسكنة مخيمات المشردين داخلياً، ان من شأن وضع ضوابط أوفر على إصدار تراخيص حيازة الأسلحة النارية أن يجعل مجتمعاتهم أكثر أمناً.
- على الرغم من التحديات الكبيرة التي لاقتها عملية دفع عجلة إصلاح الشرطة على مدى العقد الماضي، إلا أن الثقة الشعبية في الشرطة الوطنية الهايتية قد أزدادت منذ وقوع الزلزال.

دراسة حالة: مدغشقر

- اتصاف القطاع الأمني في مدغشقر بتقاضيه أجوراً ما دون الكفاية وبقوات نظامية سيئة التجهيز ووفرة مفرطة بعدد الضباط من ذوي الرتب الرفيعة وتكاثر وحدات التدخل الخاصة بصلاحيات مشكوك فيها.
- تورط القوات المسلحة لمدغشقر في الصراع على السلطة السياسية والمنافذ الاقتصادية لموارد ثروة البلاد منذ السبعينات.
- شدة تكاثف التمالُؤ (التواطؤ) بين عناصر القطاع الأمني في البلاد والمصالح التجارية الأجنبية والمحلية على حد سواء منذ اندلاع الأزمة السياسية في أوائل سنة ٢٠٠٩. وتمخض عن الفراغ الأمني الناجم ارتفاع في حوادث الإجرام المسلح واتساع في أعمال اللصوصية في المناطق الريفية، وأكتسبت مدغشقر أهمية بوصفها مركز اتجار دولياً.
- قيام إدارة الدولة بالتشجيع على تنظيم مبادرات مراقبة الاحياء وتشكيل جماعات قروية للدفاع عن النفس. كما غضت الطرف عن عمليات شركات الأمن الخاصة الأهلية المتسمة بعدوانيتها الشديدة في تعقب العصابات الريفية.

عملية الأسلحة الصغيرة للأمم المتحدة

- عملية الأسلحة الصغيرة للأمم المتحدة أخذت تزداد تنظيماً، فهنالك اجتماعات كل سنتين واجتماعات الخبراء ومؤتمرات الاستعراض المقرر ة الآن لبرنامج العمل.
- عدم التزام الكثير من الدول ببرنامج العمل وبصك التعقب الدولي أمر جلي، يبرّزه العجز المتواصل في الاتفاق على تقييم رسمي مستقل لتنفيذ الصك.
- قد تلقى مفاوضات معاهدة تجارة الأسلحة فيما خص مراقبة فعالة للأسلحة دولياً المقاومة نفسها التي لاقاها برنامج العمل حتى هذه اللحظة.

لمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بـ:

مسح الأسلحة الصغيرة Small Arms Survey
Graduate Institute of International and Development Studies
Avenue Blanc, 1202 Geneva, Switzerland 47

تلفون +٤١ ٢٢ ٩٠٨ ٥٧٧٧
فاكس +٤١ ٢٢ ٧٣٢ ٢٧٣٨
بريد إلكتروني sas@smallarmssurvey.org
الموقع على الإنترنت www.smallarmssurvey.org

تاريخ النشر: يوليو/تموز ٢٠١١
الطبعة الشعبية: ISBN 978-0-521-14686-9
الطبعة المجلدة: ISBN 978-0-521-19712-0

يمكن شراء نسخ عبر www.cambridge.org وعبر متاجر بيع الكتب بواسطة الإنترنت بما في ذلك www.amazon.com. نسخ للعرض النقدي متوفرة عند الطلب.